البحرين W= استخدام القوة ضد المتظاهرين

تشعر منظمة العفو الدولية بقلق شديد إزاء ما ورد من استخدام مفرط وغير ضروري للقوة من جانب قوات الأمن البحرينية ضد أشخاص يقومون بالتحضير لمظاهرة سلمية. ففي NR يوليو/تموز OMMR، وصلت إلى الموقع الذي اختير لتنظيم مظاهرة احتجاجاً على البطالة مجموعة من NR شخصاً، بينهم خمس نساء وناشطان قياديان في ميدان حقوق الإنسان، هما عبد الهادي الخواجه ونبيل رجب، اللذين ينتميان إلى "مركز البحرين لحقوق الإنسان" المنحل. وبحسب ما ورد، كانت السلطات قد أُبلغت بالمظاهرة قبل ذلك بأسبوع. بيد أنه وقبل أن يتجمع المتظاهرون، هاجمت قوات الأمن الأشخاص الخمسة عشر، وبعض من انضموا إليهم، وأوسعتهم ضرباً. وبلغ عدد من تعرضوا للضرب، بحسب ما ذكر، PO شخصاً استدعت حالتهم نقلهم إلى المستشفى. ويقال إن نبيل رجب أصيب بكسر في ذراعه وبإصابة في رأسه، بينما كسر أحد أصابعه، وأصيب الآخرون بكدمات في أجزاء مختلفة من أجسامهم. ولم يعتقل أحد.

وأثناء مظاهرة أخرى جرت أمام الديوان الملكي في الرفاع في NV يونيو/حزيران OMMR، فرَّقت قوات الأمن RM متظاهراً سلمياً بالعنف واعتقلت PM منهم قبل أن تطلق سراحهم في اليوم نفسه من دون توجيه تهم إليهم. وفي رسالة إلى وزارة الداخلية، الشيخ راشد بن عبد الله بن أحمد آل خليفة، بتاريخ NQ يونيو/حزيران OMMR، دعت منظمة العفو الدولية إلى فتح تحقيق في عمليات الضرب، وإلى إعلان النتائج على الملأ، وتقديم من يشتبه بأنهم قد استخدموا القوة بصورة غير ضرورية من أفراد قوات الأمن إلى العدالة. ولم تتلق منظمة العفو أي رد على رسالتها.

إن استخدام القوة المفرطة ضد متظاهرين سلميين لا يمكن تبريره ويشكل خرقاً للمادة P من مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين لعام NVTV. وينبغي احترام حرية التعبير وكفالتها، وليس من المسموح به فرض أية قيود غير قانونية عليها.

ومنظمة العفو الدولية تدعو حكومة البحرين إلى إجراء تحقيق مستقل ونزيه في سلوك الشرطة ضد المتظاهرين السلميين وتقديم كل من يشتبه بأنه مسؤول عن الانتهاكات إلى العدالة. وتحث المنظمة الحكومة على اتخاذ خطوات فورية لضمان السماح للمتظاهرين السلميين بالتعبير عن آرائهم بحرية، وحمايتهم من أي ترهيب أو مضايقه.